مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الرابع عشر - العدد الثاني - (2012) 83 - 97
المعهد العربي للتخطيط

عرض : تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010
اعداد الاجيال الناشئة لمجتمع المعرفة

طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي – الإمارات العربية المتحدة
أعد بدعم ورعاية مشتركة من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مراجعة : صالح العصفور*

أولاً : مقدمة وخلفية

يقع هذا التقرير في 560 صفحة ذات القطع الكبير، قدم له الشيخ أحمد بين محمد بن راشد آل مكتوم/ رئيس مجلس الإدارة في مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ومهد له أمة العليم السوسوة/ الأمين العام المساعد للأمم المتحدة – المدير الإقليمي لمكتب الدول العربية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. شارك في إعداد هذا التقرير فريق من القراء، وفريق مركزي، ومعدو الأوراق المرجعية، ومصممو الاستبيانات والأدوات، ومحللون إحصائيون ومحررو النص باللغتين العربية والإنجليزية ومساعدو بحث الفريق المركزي.

يتكون التقرير من جزئين رئيسيين: الجزء الأول هو التقرير العام عن إعداد النشء لمجتمع المعرفة في الدول العربية ككل، كما يشتمل على عرض تجميعي لنتائج البحوث الميدانية التي أجريت على أربع دول عربية هي الإمارات والأردن والمغرب واليمن كدراسات حالة عن أوضاع إعداد النشء لمجتمع المعرفة فيها، حيث أختيرت الإمارات لتمثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأختيرت الأردن لتمثل دول المشرق العربي، والمغرب لتمثل دول المغرب العربي، كما أختيرت اليمن لتمثل الدول الأقل حظاً في التنمية. يتكون هذا الجزء من ستة فصول تغطى مجتمع المعرفة: المفهوم والإشكاليات، التعليم واعداد النشء لمجتمع المعرفة، التنشئة الإجتماعية والاعداد لمجتمع المعرفة، البيئات التمكينية واعداد النشء لمجتمع المعرفة، والبحث الميداني حول جاهزية الناشئة لولوج مجتمع المعرفة، ومنظومة التحرك لاعداد النشء.

* باحث في المعهد العربي للتخطيط.

أما الجزء الثاني من التقرير، فتضمن دراسات الحالات الأربع التي اشتملت على تقييم شامل لحال إعداد النشء في دول الحالات الأربع، في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، إلى جانب عرض مفصل لنتائج المسوحات الميدانية في كل منها. وتتناول دراسة كل حالة ستة فصول فرعية كما في الجزء الأول من التقرير.

يأتي تقرير المعرفة العربي للمرة الثانية على التوالي، حيث يبنى على النتائج الرئيسية لتقرير المعرفة العربي لعام 2009، الذي أظهر الفجوة المعرفية وهامشيته الأداء المعرفي العربي، مع تأكيده على إمكانية التعامل مع هذه الفجوات، وإمكانية تجسيد هذه الهوة في المنطقة العربية إذا ما توفرت الإرادة السياسية، وإذا ما تم حشد الطاقات والموارد اللازمة، وفي مقدمتها إعداد الأجيال القادمة من الأطفال واليافعين لمجتمع المعرفة، ويحقق الانفتاح على العالم خدمة للتنمية الإنسانية المستدامة ولعزة ورفاه الإنسان العربي.

الجزء الأول: التقرير العام – النشء ومجتمع المعرفة العربي – نظرة تحليلية وملخص دراسة الحالات

إستندت رؤية التقرير لعمليات إعداد الأجيال القادمة لبناء مجتمع المعرفة على التلازم بين ثلاثية المهارات والقيم والتمكين. وتشتمل عملية التنشئة على تزويد الجيل الناشىء بالمهارات المطلوبة التي تمكنه من بناء مجتمع المعرفة المنتظر، ومن التماشي مع التطورات المعرفية والتقنية والعلمية والأنماط التفكيرية للحاق بالركب العالمي في هذا المضمار. يؤكد التقرير على أن المهارات بحد ذاتها لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا اقترنت بمنظومة محكمة من القيم التي تتضمن مجموعة من المباديء العامة، التي تنظم القناعات ومن ثم الممارسات التي تسخر المهارات وتوجهها في المسارات المطلوبة. ويعد التمكين بمثابة المدخل المساعد في عمليات إعداد الأجيال، حيث أنه الإطار الذي يتيح للأجيال العربية القادمة إمتلاك المهارات التي تجعلها قادرة على تمثل القيم الجديدة وبناء القدرات التي تتمكن من خلالها التغلب على التحديات التي تواجهها اليوم داخلياً وخارجياً.

يتناول التقرير مدخلاً نظرياً عاماً يحتوي على ستة فصول تتناول المفهوم والإشكاليات، ثم التعليم وإعداد النشء لمجتمع المعرفة، والتنشئة الإجتماعية والإعداد لمجتمع المعرفة، ثم البيئات التمكينية، ثم منظومة التحرك لإعداد النشء لدخول عالم المعرفة.

تعرضت المنهجية المعتمدة في إعداد هذا التقرير لقياس المهارات والقيم والبيئات التمكينية للناشئة في آنٍ واحد، وقد عقدت ورش للعمل في كل من دول الحالة، شارك فيها نخبة من المختصين وذوي العلاقة، الامر الذي قد يتيح مستقبلاً إمكانية تطوير أدوات مقننه ومنهجيات معتمدة لقياس جاهزية النشء للدخول إلى عالم المعرفة، وقد يتم التوسع في استخدامها مستقبلاً سواء في المنطقة العربية أو في دول أخرى من العالم.

يقدم التقرير العام تحليلاً يتناول مسألة تحديد مفهوم ومعنى مجتمع المعرفة مع ربطه بموضوع اعداد الشيء، فمجتمع المعرفة هو مجتمع كلي شامل ينطوي على نقلة نوعية في نموذج المعرفة والثقافة والسياسة والإجتماع، ويرتبط بثقافة عالمية في حقوق الإنسان ونظم إدارة الحكم. هذا وقد ركز التقرير على الإنسان كمحور وركيزة وهدف لبناء مجتمع المعرفة، وتطرق لأوضاع التعليم باعتباره المدخل الرئيسي لإعداد النشء العربي وتجهيزه بالمعرفة والمهارات والقيم التي تمكن هذه الأجيال من المساهمة في بناء مجتمع المعرفة والمنافسة العالمية. كما بين التقرير العام أن جوهر مجتمع المعرفة هو الإبداع والتجديد والإبتكار، وأنه لا بد من امتلاك الأجيال العربية الجديدة لهذه الخصائص من خلال توفر بيانات تمكينية محفزة وداعمة. إضافة إلى ذلك فإن التقرير يتعامل مع التنشئة الإجتماعية والاعداد لمجتمع المعرفة بالتأكيد على أنه بالرغم من أهمية الأسرة باعتبارها مؤسسة أولية للتنشئة الإجتماعية إلاّ أنها لم تعد المصدر الوحيد لنقل القيم وتنشئة الأجيال الجديدة. كما يتعامل مع موضوع البيئات التمكينية واعداد النشء لمجتمع المعرفة بتناول إدارة الحكم، وفضاء الحريات والتنمية السياسية والإجتماعية، والبيئات التمكينية المعرفية الحاضنة للثقافة باعتبارها من العوامل الهامة في بناء مجتمع المعرفة.

قدم التقرير تحليلاً شاملاً لعمليات اعداد النشء، مستنداً إلى النظريات العالمية والدراسات الميدانية من واقع الدول العربية، مبيناً أن وصول النشء واعدادهم لمجتمع المعرفة يتطلب بناء مهاراتهم الخاصة من خلال التعرف على هذه المهارات بطريقة تفاعلية تتوافق مع الواقع العربي والمتغيرات المستمرة في المجتمعات العربية.

كما أوضح التقرير أن التعليم هو أحد الركائز المهمة للوصول بالنشء لمجتمع المعرفة، مؤكداً أن التعليم في مرحلة الطفولة يجب أن يكون تعليماً كلياً متكاملاً ينمي القدرات وينسق بين المعارف والمهارات ويشمل تدريباً عملياً واستشرافاً وتفاعلاً، وأن الأطفال الذين سيحظون بهذا التعليم سيصلون إلى مستويات أعلى ممن لم يتمكنوا من الحصول عليه في طفولتهم.

وفقاً لبعض التقديرات تبين أن أكثر من 60% من سكان الدول العربية تقل أعمارهم عن 25 عاماً، ولكن الآفاق المتاحة أمام الشباب العربي ظلت حتى الآن محدودة بسب ضعف الحوكمة، وارتفاع معدلات الفساد، وضعف مؤشرات الحرية وغياب الديموقراطية، واستمرار القيود المفروضة على حرية المرأة، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، وفشل الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق العدالة الإجتماعية أو توفير فرص العمل للشباب.

كما خلص التقرير إلى أن العالم العربي لازال متخلفاً عن الركب، ويعاني من إنخفاض حاد في المهارات المعرفية لدى الشباب، بما في ذلك مهارات حل المشاكل والتواصل الكتابي واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والقدرة على البحث عن المعلومات، وقد حصل الطالب العربي على 33% عند خضوعه لاختبارات في هذه المجالات.

جاءت العديد من الإحصاءات مخيبة للآمال، ففي عام 2007 كان 29% من العرب فوق سن 15 عاماً من الأميين، مقابل 16% على الصعيد العالمي، في حين كان 19% فقط من الأطفال العرب دون السادسة يمتلكون القدرة على الوصول إلى المراكز العامة لرعاية الطفولة في عام 2010 مقارنة مع 41% على الصعيد العالمي، كما استمر الطلاب العرب في احتلال مراتب متدنية في الامتحانات الدولية في العلوم والرياضيات. ورغم أن المنطقة قد شهدت نمواً هائلاً في استخدام الانترنت إلاّ أنه لا زال أقل من المتوسط العالمي. ورغم ذلك فقد استخدم الشباب التكنولوجيا لإيصال رسالتهم، حيث أدت احتجاجاتهم إلى بيئة أكثر حرية وديموقراطية في العديد من الدول العربية. حيث أشار التقرير إلى أن استخدام التكنولوجيا لا زال متركزاً في أنشطة متعلقة باعداد الدروس، أما دورها التواصلي فلا زال بحاجة إلى تعزيز خاصة في ظل الترويج المتزايد لمفاهيم المدرسة الافتراضية والتعليم عن بعد.

وفي مجال تحليل متوسطات أداء التلاميذ حسب النوع فقد كشفت النتائج عن تفوق الإناث في كل المهارات وبفوارق ذات معنوية إحصائية في معظم الحالات، وهو ما يتوافق مع ما كشفته دراسات عالمية أخرى، فإذا ما تم العودة إلى دراستي تيمس وبيزا الدوليتين فإنه يلاحظ أنهما تكشفان على الظاهرة نفسها في عدة دول عربية. كذلك الأمر، فقد كشفت النتائج عن تفوق الإناث على الذكور في كل المهارات المعرفية باستثناء مهارة إستخدام التكنولوجيا التي تفوق فيها الذكور، الأمر الذي يعود إلى ارتفاع درجة واقعية الفتيات اللاتي تعتبر الدراسة بالنسبة إليهن المدخل الرئيسي للتحرر من القيود الثقافية والاجتماعية في مجتمع ذكوري.

وفي إطار تحليل النتائج في ضوء العوامل التمكينية، فقد أبرز التقرير بعض الاستنتاجات والتوصيات العامة، فأوضح أن هناك حاجة ملحة إلى وضع برامج لتمكين الأسرة العربية معرفياً لتقوم بدورها الإيجابي في عملية التنشئة وإيجاد شراكة حقيقية بينها وبين المدرسة ومختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع. كذلك فإنه يجب ترسيخ مفهوم " المدرس المستمر للاعداد"، حيث أنه من دون ذلك سيبقى مشروع تربية النشء للمستقبل بين يدي معلمين يستلهمون ممارساتهم من مضامين الماضي وأدواته.

كما بين التقرير ضرورة إرساء تقاليد بحثية عربية ومشاريع لدراسات تقييمية إقليمية دورية، توفر قاعدة معطيات كمية ونوعية تشخص الواقع العربي تشخيصاً دقيقاً وتساعد على اتخاذ قرارات تصحيحية صائبة، مع الحرص على تفعيل نتائج هذه الدراسات وتوظيفها من أجل فهم الواقع وتحسينه.

أبرز التقرير مجموعة من التحديات التي تعيق دخول النشء الجديد عالم المعرفة، في ما يلي إيجاز لأهم هذه التحديات.

- بقدر حجم الأميين والأميات بنسبة قدرها 13% من مجمل اعداد الشباب العربي، وتنخفض معدلات الأمية لتصل إلى 2% لبعض دول الخليج العربي، بينما تصل هذه النسبة إلى 35% في دول أخرى مثل موريتانيا. أما بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالتعليم، فتصل في دول الخليج العربية إلى 80% بينما تنخفض هذه النسبة إلى حوالي 3% في دول أخرى، ويعجز 35% عن الحصول على فرصه الالتحاق بالتعليم الثانوي، وهناك نحو 18% من التلاميذ في الفئة العمرية للتعليم الإعدادي لا يحظون بفرصة الالتحاق بالمدرسة الثانوية.
- تظهر توقعات منظمة اليونسكو أن الدول العربية مجتمعة تحتاج لتوظيف 1.8 مليون مدرس جديد في المرحلة الإبتدائية في عام 2015، وتبلغ وفيات الأطفال في الدول العربية بالمتوسط 54 طفلاً من كل ألف طفل قبل بلوغ الخامسة من أعمارهم، وهو رقم يبلغ 8 أضعاف نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا.
- يلاحظ إنخفاض عدد المواقع المكتوبة باللغة العربية على شبكة الانترنت مقارنة بعدد المواقع المكتوبة باللغات الأخرى، حيث قدر عدد المواقع العربية بنحو 5.3 مليون مقابل 27.4 مليون موقع باللغة الفرنسية.
- إن أسوأ مهارة معرفية في العالم العربي هي مهارة التواصل الكتابي، التي حازت بالمتوسط على 5 نقاط من أصل 25 درجة وهو ما يعني أنها تكاد تكون غير موجودة.

حدد التقرير العام منظومة للتحرك لاعداد النشء للدخول إلى مجتمع المعرفة، تشتمل على أربعة محاور رئيسية تتقاطع في ما بينها الرغبة في التحرك، كيفية التحرك، القدرة على التحرك وتأمين المتطلبات اللازمة للتحرك. وأبرز التقرير مبادرات العديد من الدول العربية في تطوير المناهج من أجل مواكبة التطورات العالمية السريعة، وما أصدرته العديد من الدول العربية من خطط إستراتيجية وطنية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي، والتي تركز جلها على

الجوانب الهندسية والكمية لا على تطوير نظم الحوافز والمساءلة والمشاركة. كما أبرز التقرير أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية ومنها الأمية، التي تكبح القدرة الإنسانية وتعوقها عن العمل والانطلاق وتقتل الإبداع، حيث أن إخفاق كثير من الدول العربية في اعداد كوادر بشرية لها خبرة وقدرة على تحويل الخيال إلى إبداع وتجديد وابتكار يرجع إلى أن اكتساب هذا النوع من الخبرة (المهارات والقيم) هو مجال ضيق في الواقع العربي الراهن، على الرغم من كثرة المشاريع وتعددها وتنوعها.

أكدت نتائج دراسة الحالات التي أجريت في سياق الأعداد لهذا التقرير على ضعف نتائج التعليم وعدم جاهزية النشء العربي في اكتساب الخصائص المعرفية والسلوكية والوجدانية اللازمة للدخول إلى عالم المعرفة. وتتطلب هذه الحقائق التحرك والقيام بجهود كبيرة في محور التعليم واعداد القوى البشرية.

يبرز التقرير ضرورة تعزيز الاتجاهات الدينية المستنيرة وفق صحيح الدين، ليكون الدين سنداً لإشاعة مناخ ديمقراطي قائم على العمل والتسامح وقبول الآخر ودعم حقوق المواطنة. كما ينادي بتمكين المرأة ودعم الأسرة والاهتمام بها معرفياً وعلمياً وثقافياً، حيث أن ذلك متطلب ضروري لاعداد النشء لمجتمع المعرفة.

وأخيراً يبين التقرير العام أن عملية الإقلاع إلى مراتب الصدارة في المجالات التنموية المعرفية تحتاج إلى جهد عربي مشترك قوامه تعبئة الطاقات المختلفة ورصد الموارد الضرورية لردم الفجوة واللحاق بالركب العالمي المتسارع التقدم في هذا المجال.

الجزء الثاني: رصد وقياس اعداد النشء لمجتمع المعرفة

يتناول هذا الجزء حالة المعرفة العربية بأبعادها الاقتصادية والإجتماعية والتعليمية والثقافية في دول الحالات الأربع الأردن والإمارات والمغرب واليمن، باعتبار أن المعرفة هي المدخل الرئيسي للتنمية البشرية.

حالة الأردن

تم الاعتماد في اعداد تقرير حالة الأردن على تقارير ونتائج الدراسات ذات الموثوقية العالمية لرصد وتشخيص الواقع الاقتصادي والإجتماعي والسياسي والتعليمي في الأردن التي أظهرت العديد من جوانب القوة والخلل في هذه الأنظمة. وقد أسهم في إثراء هذا التقرير الدراسة الميدانية

التي أجريت على شريحة واسعة من طلبة الثاني ثانوي في العاصمة عمان لاختبار مدى إمتلاكهم للمهارات والقيم بغرض التعرف على درجة الجاهزية لديهم للدخول إلى عالم المعرفة، وقد تم في الوقت ذاته استطلاع آراء المعلمين والطلبة حول البيئات التمكينية في هذا المجال. كذلك فقد عقدت ورشة عمل في عام 2010 في العاصمة عمان لأصحاب الرأي ومتخذي القرار لاستطلاع آرائهم حول القضايا التي تناولها التقرير.

باعتبار أن جوهر التقرير يكمن في فصله الأخير، حيث يمثل خلاصة الفصول الخمسة السابقة له، مقدماً جملة من التوصيات التي يمكن أن تدفع بالتحرك نحو إعداد الناشئة لبناء مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة في الأردن، فإنه سيتم إيجاز الإنجازات التي تحققت في الأردن وكذلك التطرق لمواطن الضعف التي إذا ما تم جسرها فإنه يمكن الخروج بالأردن إلى بر الأمان.

- يشير تقرير دراسة الحالة إلى أنه على الرغم من الإنجازات الكمية التي تحققت في الأردن في مجال التعليم، إلاّ أن النظام التعليمي لا زال يعاني من إشكالات عديدة، أهمها تدني جودة التعليم.
- يفيد تقرير دراسة الحالة بأن حجم الإنفاق على البحث العلمي في الأردن هو أقل من نصف بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تفاقمت هذه المشكلة بإلغاء الحكومة الأردنية لضريبة البحث العلمي على الشركات، الأمر الذي حرم البحث العلمي من توفير دعم إضافي سنوي.
- بالنسبة لمؤسسات التنشئية الاجتماعية ودورها في اعداد النشء، فقد كشف التقرير أنه ما زالت النظرة الدونية للمرأة هي السائدة، وما زالت تسود المعتقدات والأفكار التي تنظر للمرأة باعتبارها أقل مكانة من الرجل، كما أشار التقرير إلى النزعة العشائرية السائدة في الأردن.
- كما يشير التقرير إلى ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص من خلال غياب أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث وتوظيف نتائجها.
- كما أشار إلى بعض التقدم الذي تحقق في بعض المجالات الأساسية كالصحة والاتصالات، ولكن هذا التقدم لم يرق إلى المستوى المطلوب في مجالات أخرى، خصوصاً في توفير بعض العناصر التمكينية.
- أبرزت دراسة الحالة سلوكيات بدأت تظهر مؤخراً بين التلاميذ تؤكد الحاجة إلى مزيد من الاهتمام بمنظومة القيم. كما أبرزت نقصاً في المعلمين الذكور خصوصاً في المواد العلمية واللغة الإنجليزية الشديدة الارتباط بأعداد النشء لمجتمع المعرفة.

- أظهرت دراسة الحالة أن الوضع الاقتصادي الحالي أثر سلباً على جوانب عديدة طالت الشباب والنشء على وجه الخصوص، حيث تراجعت مرتبة الأردن من حيث المتطلبات الأساسية للتنمية، كالبنى التحتية والصحية والتعليم الأساسي، ومن حيث الكفاءة مثل التعليم العالي والتدريب.
- كما أن هناك نتيجة مقلقة أبرزتها الدراسة وهي أن المشهد الحالي للنظام الاقتصادي والحريات السياسية في الأردن لا تبشر بإمكانية تهيئة الظروف الملائمة للشباب بالدخول إلى مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- كشفت دراسة الحالة عن ضعف التلاميذ في المهارات المعرفية بشكل عام، مع تفوق الطالبات على الطلاب، وكذلك في إدراكهن واهتمامهن وفهمهن للتفصيلات المتعلقة باحتياجاتهن. كما أن مستوى الدافعية لديهن أعلى مما هو لدى الذكور، وأنهن يتفوقن على الذكور في كل المهارات الإجتماعية، وليس لدى غالبية الطلاب الرغبة بالمشاركة السياسية.

يؤكد تقرير دراسة حالة الأردن على وجود قناعة لدى التلاميذ بقدرتهم على دخول مجتمع المعرفة، ولكن هذه القناعات لم تتحول إلى مهارات تمكنهم بالفعل من المضي في هذا الاتجاه. ولكن لما يتوفر لدى الأردن من رغبة في اعداد النشء والأجيال القادمة لتمهيد دخولهم إلى مجتمع المعرفة، فقد أصبح مفهوم التنمية البشرية وتعزيز تنافسيتها محوراً رئيسياً في كثير من وثائق السياسات والمبادرات الأساسية الأردنية، وهذا ما أشار إليه التقرير عن وجود موارد بشرية مؤهلة في الأردن، تحمل في ثناياها العديد من الحوافز والآثار الإيجابية إذا ما أحسن توظيفها وإدارتها، حيث يتوفر لدى النشء في الأردن مهارات وجدانية وإجتماعية ومنظومية قيمة تؤهلهم للدخول إلى عالم المعرفة.

في ختام تقرير دراسة الحالة يطالب معدو التقرير بضرورة تبني استراتيجية وطنية تعمل على جذب أفضل التلاميذ أداء للتعليم المهني والتقني وتحسين نوعية برامجها مع التركيز على الفتيات، يترافق ذلك مع التوسع في استخدام تقانة المعلومات والاتصالات وتطبيقها في مختلف القطاعات، وجعلها بمتناول الجميع.

حالة الإمارات العربية المتحدة

تنطلق دراسة حالة الإمارات في فصلها الأول من استعراض تحليلي لواقع التنمية الإنسانية لكونها تشكل المظلة الأوسع والهدف الاسمى لإقامة مجتمع المعرفة، إنطلاقاً من علاقة التنمية الإنسانية بجهود واعداد النشء. أما الفصل الثاني فيركز على التعليم في الإمارات كرافد

هام من روافد تأهيل النشء لمجتمع المعرفة. وجاء الفصل الثالث ليلقي الضوء على ما في مؤسسات التنشئة التي تسهم في تشكيل ماهية ومضامين ومآرب المعارف لدى النشء، لينطلق الفصل الرابع لاستقصاء أوضاع البيئات التمكينية ومقدار تعزيزها لجهود المجتمع في تأهل النشء لدخول مجتمع المعرفة. واستناداً إلى بحوث ميدانية مفصلة، تتوسع الدراسة في الفصل الخامس لتقدم تقييماً علمياً للقدرات التي يتمتع بها النشء والقيم التي تؤطر سلوكهم، ناهيك عن آراء النشء أنفسهم بالبيئات المحيطة بهم، كما يقدم هذا الفصل نتائج استطلاع آراء معلمي النشء، إضافة إلى آراء مجموعة من ذوي الخبرة حول مجتمع المعرفة وجهود تأهيل النشء الإماراتي للدخول إليه.

يختم التقرير في فصله الأخير بتقديم منظومة مقترحة لسبل التحرك التي سيهتم في بلوغ الهدف المنشود المتمثل في التأهيل الناجح لليافعين للانخراط المجدي في مجتمع المعرفة.

في ما يلي استعراض لما توصل إليه معدو التقرير من نجاحات ومن إخفاقات في جميع الجوانب المتصلة بمجتمع المعرفة أو الدخول إليه:

- رغم تمتع المواطنين في الإمارات بمستوى عالٍ من التنمية الإنسانية، فإن الأمر لا يزال يتطلب مزيداً من الجهد ليستثمر المجتمع ذلك للدخول إلى مجتمع المعرفة.
- تنفق الإمارات 5% من ناتجها المحلي الإجمالي على تقانة المعلومات والاتصالات، بينما تنفق 1% فقط على التعليم، وهو أقل بكثير من عدة دول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- على الرغم من تعدد المؤسسات الراعية للبحث العلمي، فإن إنتاج البحوث العلمية في الدولة ظل متواضعاً، ولا يتناسب مع حجم وعدد المبادرات والجوائز المحفزة.
- حصلت الإمارات على المرتبة 79 من بين 146 دولة في مؤشر التعليم والموارد البشرية، في حين حصلت على المرتبة 46 في مؤشر تقانة المعلومات والاتصال، الأمر الذي يشير إلى عدم مجاراة التعليم في دولة الإمارات للتطوير التقني والمعلوماتي في الدولة. وعليه فإن التحدي الأكبر يكمن في تحسين جودة التعليم وتغيير النظرة إليه بإعتباره وسيلة للحصول على وظيفة.
- بلغت نسبة الملتحقين برياض الأطفال 90% من فئة المواطنين في سن 6–4 سنوات، وتحقق تقدم ملحوظ نحو المساواة بين الجنسين، حيث وصلت معدلات التحاق البنات بالتعليم الثانوي إلى 100% في عام 2007.
- أقيمت في دولة الإمارات 72 مؤسسة تعليمية خاصة على مستوى التعليم الجامعي، وذلك حتى عام 2011.

- إنخفضت نسبة الأمية في الإمارات من 27.7% في عام 1985 إلى 10% في عام 2010. ومع كل الإصلاحات والإنجازات، فإن دولة الإمارات لازالت دون المعدل المتوسط في العالمي من حيث أيام وعدد ساعات التدريس.
- أظهر التقرير أنه على الرغم من إتاحة الفرصة للمرأة للعمل، إلاّ أن معدل البطالة بين الإناث في الدولة يصل إلى 28% مقابل 2.8% للذكور، وذلك حسب إحصاءات عام 2009.
- يعاني نظام التعليم وتربية النشء في الإمارات من تحديات كبيرة أبرزها إرتفاع معدلات التسرب المدرسي على مستوى الدولة إلى 2.2% للذكور و 1.1% للإناث، أي أن أكثر من 10 آلاف طالب وطالبة أغلبهم من المواطنين يهجرون مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية لأسباب مهنية أو ظروف إجتماعية من أصل 120 ألف طالب، في حين بلغت نسبة التسرب في المرحلة الثانوية في مدارس الدولة ذكوراً وإناثاً حوالي 8.4%.
- أظهرت الإناث تفوقاً ملحوظاً ذو معنوية إحصائية على التركيز في جميع القيم المعرفة والوجدانية والإجتماعية والكونية، رغم امتلاك التلاميذ لكل هذه القيم ذكوراً وإناثاً.
- من بين التحديات التي تواجه العملية التعليمية ضعف المخرجات التعليمية، وتخريج طلاب غير مؤهلين للالتحاق بالتعليم دون الخضوع لسنة تحضيرية، هذا بالإضافة إلى التغيير الدائم في السياسات التربوية التي تمثل أهم التحديات.

أبرز التقرير حاجة النظام التعليمي في الإمارات إلى طرق أفضل لقياس الجودة ووضع معايير واقعية لتقييم العملية التربوية والمساهمة في توجيه جهود التطور، وبين التقرير أن عملية الإصلاح التعليمي في الإمارات تعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه النظام التعليمي في الإمارات، حيث أظهرت البيانات أن الإصلاح يركز على الشكل وليس على المضمون، فالتطوير والإصلاح في الأبنية والتجهيزات لا يعني تطويراً في النظم التعليمية والمناهج وبرامج تدريب المدرسين وطرق التدريس.

وفي ما يتعلق بالبيئات التمكينية المؤثر في إعداد النشء ليصبح قادراً على بناء مجتمع المعرفة أظهر التقرير أن دولة الإمارات تركز على بناء مشروعات تنموية في مجالات متعددة، مما كان له أثر في تمتع المواطنين بفرص حياة أفضل بكثير من بقية مواطني الدول العربية، إلاّ أنه في الوقت نفسه أشارت البيانات التي أبرزها التقرير إلى تدني أعداد المواطنين في مجالات الطب والهندسة والعلوم والزراعة، وهو عامل سلبي يحول دون تحول المجتمع إلى مجتمع المعرفة.

وأخيراً يشير التقرير إلى أن التأخر في الدخول إلى مجتمع المعرفة قابل للتدارك لأن الإدارة السياسية متوفرة كما أن بيئات التمكين موجودة.

حالة المغرب

لقد تم اختيار المغرب عن دول المغرب العربي لما قامت بإتخاذه خلال العقد الماضي من مبادرات عديدة في مجال التنمية الإنسانية لتحقيق النماء والازدهار، فهو بلد يختزن العديد من الإمكانات والفرص التي يجب استثمارها لتبؤ مكانة أفضل. ومن خلال رصد واستقصاء الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية البشرية في المغرب، وإجراء البحوث الميدانية على عينة من التلاميذ في المرحلة النهائية للتعليم الثانوي، تحاول هذه الدراسة الوقوف على الأسس والآليات الضرورية للتحرك نحو تحقيق هدف اعداد النشء لبناء مجتمع المعرفة والدخول إلى آفاقه الواسعة.

- من خلال الدراسات يلاحظ أن الجهات المغربية تعترف صراحة بوجود إختلالات، وعملت على مواجهتها بوضع الخطط وحشد الموارد اللازمة لتوفير البيئة الحاضنة للمعرفة والمساهمة في إنتاجها وتطوير أسسها إبداعاً وابتكاراً. وقد لوحظ أن البحث العلمي في المغرب لا يزال يطغى عليه الطابع الفردي بدون وجود التقويم المنتظم لمردوديته.
- تبين المؤشرات إنخفاض مؤشر الفقر من 28.5% في عام 2004 إلى 11.1% في عام 2007، وهو ما شكل تغييراً طال بنية استهلاك المغاربة، أدى خاصة في المدن إلى تحسين المستوى العام للمعيشة، وتغير في معظم مظاهر الحياة، أثرت كلها على تمدرس الأبناء واختيار المدارس التي تعطي تعليماً متسماً بالجودة.
- أصبحت المرأة المغربية اليوم أقدر مما كانت عليه في العقود السابقة، وينتظر أن ينعكس هذا التقدم في وضع المرأة على قدرتها على المساهمة الأكثر فاعلية ثقافياً ومادياً في إعداد النشء.
- في جانب البيئة التمكينية عرف المغرب تعزيز المكتسبات الديموقراطية بإعلان إصلاح دستوري جديد يستجيب لمتطلبات التطور الديمقراطي، حيث أصبح هناك إدراك بأنه لا يمكن للتنمية البشرية أن تتم بمعزل عن مناخ يوفر لها البيئة التمكينية اللازمة لتترعرع فيها وتتطور.
- تؤكد الإحصاءات التربوية ارتفاع المعدل الصافي لتمدرس الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين 6 و 11 سنة إلى 97.5% على المستوى الوطني في عام 2010/2011. كما شهدت نسب الانقطاع عن الدراسة إنخفاضاً نسبياً لا يرقى إلى مستوى الطموحات.

- إعتمد التقرير على دراسة ميدانية إنصبت على عينة من التلاميذ والأساتذة من القطاعين العام والخاص. واعتمدت الدراسة على رصد مجموعة من المؤشرات الدالة على دخول التلاميذ لمجتمع المعرفة، ومن ضمنها المهارات المعرفية. وقد أسفرت الدراسة عن نتائج دون المستوى المطلوب، حيث كانت مهارة استخدام التكنولوجيا هي الأعلى 47.6% تلبيها مهارة البحث عن المعلومة 42% ثم مهارة حل المشكلات 32.3% وأخيراً التواصل الكتابي. وأكد التقرير على أهمية هذا المؤشر في مسيرة تعلم الأجيال.
- لاحظ معدو التقرير أن أساليب التعليم في المنظومة التعليمية المغربية لازالت تعتمد أساليب تقليدية قائمة على المعرفة التقنية، كما خلص التقرير إلى عدم ظهور الإصلاحات على أداء التلاميذ إما لحداثته أو لعدم جرأته بالقدر الكافي.
- أما بالنسبة لمقاربة النوع فقد وقف التقرير على تفوق الإناث على الذكور في العلوم وفي المهارات. كما أوصى بضرورة اتخاذ القرار الشجاع والجاد من أجل الانخراط في مسيرة النماء التي سوف تمكن الأجيال من دخول عالم المعرفة الذي أصبح ضرورة ملحة ولم يعد خياراً.
- أكد التقرير على وجوب العناية باللغة العربية لأنها الأداة الرئيسية للحفاظ على الهوية ووسيلة من وسائل تطوير المعرفة مع الانفتاح على اللغات العلمية. كما أكد التقرير على ضرورة صياغة رؤية وخطة لبناء مجتمع المعرفة مع تحديد مقوماتها وآلياتها الراهنة والمستقبلية.

حالة اليمن

إعتمدت الدراسة المتعلقة باليمن عدداً من المنهجيات بهدف إثراء الجوانب المختلفة وتشخيص الواقع المعرفي في اليمن وتوضيح السبل الأفضل لتسريع الخطى للإنتقال إلى مجمع المعرفة. إرتكز الجزء النظري من الدراسة على وثائق رسمية وتقارير ودراسات تناولت مختلف القضايا الإجتماعية والاقتصادية والسياسية في اليمن، وعلاقة هذه الأوضاع وترابطها مع تحديات ومتطلبات مجتمع المعرفة. كما تم الاستئناس بآراء أوسع شريحة ممكنة من ذوي العلاقة، حيث عقدت لهم ورشة عمل حول الوضع المعرفي في اليمن وتحديات وفرص إعداد النشء لمجتمع المعرفة. كما تم إنجاز مسح ميداني لجاهزية النشء لدخول مجتمع المعرفة في اليمن. وأجري المسح على عينة ممثلة من النشء اليمني ممن أنهوا الصف الحادي عشر من طلاب الثانوية العامة. كما شمل المسح أيضاً عينة من مدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية.

في ما يلي استعراض لأهم الجوانب النظرية والتطبيقية التي تناولتها دراسة الحالة اليمنية أو خلصت إليها:

- يواجه اليمن تحديات مثل النمو السكاني وشح المواد وخطر التطرف والقرصنة. وهناك ما يقرب من 9.6 ملايين نسمة في مرحلة الطفولة في اليمن وسيشكلون الفئة المنتجة خلال السنوات العشر القادمة.
- فرضت الأوضاع الاقتصادية على اليمن توجيه الموارد نحو توفير الغذاء ومواجهة التقلبات الاقتصادية المحلية أكثر من تطوير التعليم.
- في مقابل تحسن الترتيب في دليل الحوافز الاقتصادية ونظام الإبداع، فقد شهد اليمن إنخفاضاً في دليل التعليم والتقانات.
- يشير التقرير إلى أن أغلب خدمات الإنترنت موجودة في المناطق الحضرية. ويعد ضعف القوة الشرائية لغالبية السكان لاقتناء تقنيات الحواسيب ومستلزماتها من أبرز الصعوبات التي تواجه التوسع في انتشار تقنية المعلومات.
- تعترض مسيرة البحث العلمي عدة تحديات منها التمويل ومنها أن الإنفاق على البحث العلمي وهو غالباً حكومي يقدر بحوالي 0.05% فقط من الدخل القومي، يذهب معظمه إلى بنود ليس لها علاقة بالبحث العلمي.
- تشير الدراسة إلى أن هناك 1.8 مليون طفل يمني غير مقيدين في المدارس ويعيش معظمهم في المناطق الريفية النائية.
- هناك حاجة إلى تبني نسق إستراتيجي كلي للإشراف على النظم التعليمية المختلفة لتوحيد الرؤى حول مخرجات التعليم المطلوبة بما يتلاءم مع احتياجات التنمية الراهنة والمستقبلية، حيث ما زال التعليم الثانوي مرتبطاً بالتعليم الجامعي أكثر من ارتباطه بمطالب التنمية.
- تشير الدراسات إلى تدني الزمن الفعلي للتعليم إلى حوالي 69% من الزمن الفعلي المقرر، كما كشفت التقييمات الدولية عن تدني مستوى تحصيل الطلبة اليمنيين في العلوم والرياضيات.
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ضعفاً عاماً في المهارات المعرفة وبخاصة مهارة التواصل الكتابي، ذلك بالرغم من توفر أجهزة الكمبيوتر في المدارس وخاصة الثانوية منها، وإقرار مادة الحاسوب ضمن المنهج التعليمي في المرحلتين الأساسية والثانوية.
- كما تشير النتائج إلى أن غالبية التلاميذ لم يبلغوا مستوى الجاهزية المطلوبة لدخول مجتمع المعرفة، وجاءت نتائج المهارات الوجدانية أقل مما هي عليه في المهارات المعرفية.
- وتعزو الدراسة ضعف مهارة التخطيط للمستقبل إلى تقصير الأسرة وغياب برامج الإرشاد الشخصي والمهني، وإلى أن 9.9% من التلاميذ المستجوبين لا يمثلون الحد الأدنى من المهارات الوجدانية الذي يهيؤهم لدخول مجتمع المعرفة.

- تقيد نتائج الدراسة أن البيئة الإجتماعية اليمنية تضع قيوداً على التواصل مع الآخرين خاصة بالنسبة للإناث، مع ملاحظة تفوق الإناث على الذكور في مهارات التواصل مع الآخرين والعمل الجماعي، وتتفاوت نسبة الجاهزية من مهارة إجتماعية إلى أخرى. وقد أوضحت النتائج أن أضعف المهارات لدى النشء اليمني هي تلك التي تتصل بالتفكير التحليلي والإبداع والتخطيط.
- عكست إجابات التلاميذ حضوراً قوياً للقيم المعرفية لديهم، مع توافق نتائج القيم الإجتماعية مع نتائج المهارات الإجتماعية ومنها العمل الجماعي، وإنخفاض واضح في نسبة المهتمين بالمشاركة السياسية.
- بينت الدراسة أن تقييم النشء لمكون القيم لديهم كان أعلى بكثير من تقييم المفكرين والمعلمين، وأن الانفتاح الإعلامي وثورة المعلومات قد أثرا في قيم النشء بعيداً عن المؤسسات التقليدية، وأن الأسرة بما توفره من مرافق مادية معنوية لا زالت تلعب دوراً رئيسياً في إمتلاك النشء للمهارات والقيم المطلوبة لمجتمع المعرفة.
- عكست الدراسة رضى غالبية التلاميذ تجاه علاقتهم بالمدرسة والمدرسين، وبالمقابل أبدى المدرسون عدم رضاهم عما يقدم لهم من دعم لتنمية مهاراتهم لتحفيزهم.

استناداً إلى الدراسة، فإنه يمكن القول بأن اليافعين اليمنيين متحفزون وقادرون على دخول مجتمع المعرفة، شريطة توفر الظروف والإمكانات المناسبة.

ثانياً: ملاحظات ختامية

يمكن القول بأن هذا التقرير يضع حلولاً عملية لصناع القرار للاسترشاد بها في الدول العربية من أجل جسر الفجوة المعرفية. فهناك عدة معطيات وحيثيات يوفرها التقرير لأهل التخطيط والتأهيل في ميادين التعليم والتربية والبحث العلمي، وفي ميدان تنمية مدارك النشء وقدراته. وفي ما يلي تسجيل لأهم النتائج التي خلص إليها التقرير:

أولاً: تدني مهارات البحث عن المعلومات ومعالجتها والتواصل الكتابي وحل المشكلات واستخدام الثقافة لدى التلاميذ العرب، ذلك بالتوازي مع امتلاك التلاميذ العرب للقيم التي تؤهلهم لمجتمع المعرفة، مع تفوق الإناث على الذكور.

ثانياً: يوفر التقرير تشخيصاً ووصفاً نوعياً ودقيقاً من زوايا عدة، لمساعدة المسؤولين على تقييم الأداء وتطوير الخطط التنموية لبناء مجتمع المعرفة، ويرى معدو التقرير بأن تأهيل

النشء لمجتمع المعرفة يستلزم تزويده بمنظومة متكاملة من المهارات المتماشية مع متطلبات العصر، بما فيها المهارات الوجدانية والمعرفية والإجتماعية.

ثالثاً: يلح التقرير على أن تحسين نوعية التعليم يمثل تحدياً أساسياً أمام الدول العربية التي تسعى إلى تأسيس النهضة ودخول مجتمع المعرفة.

رابعاً: كما يلح التقرير على وجوب أن تصبح خطط الإصلاح التربوي جزءاً من خطط التنمية الشاملة في سياق الحرية والديموقراطية في المجتمع، تقودها أداة سياسية قوية، تدعمها إرادة مجتمعية فاعلة.

خامساً: بالرغم من التقدير الكبير لما توصل إليه تقرير المعرفة العربي 2010/2011، إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب في جانب المنهجية المتبعة، وخصوصاً لدراسة الحالات، حيث تركزت هذه الحالات في عواصم الدول المتضمنة، وهناك اعتقاد كبير أن تغطية الدراسة لمناطق أخرى في الريف أو الأماكن النائية قد تكون أكثر سلبية مما خرج به هذا التقرير. ولكن ذلك لا يقلل من أهمية النتائج التي خرج بها علها تلقى آذاناً صاغية من أصحاب القرار.

سادساً: رغم ما خرجت به أكثر من دراسة حالة من انخفاض في نسبة المهتمين بالمشاركة السياسية، فإن هناك شكاً في دقة ما خرجت به هذه الاستبيانات، وكذلك في دقة إدراج مثل هكذا أسئلة، وكان يمكن لواضعي هذه الاستبيانات تدارك ذلك من خلال ما تم ملاحظته من مشاركة الشباب في ساحات الربيع العربي.